

## تقرير

## تقرير «التنمية البشرية» «التشغيل الكامل» بدلاً من «التقشف»

قدم تقرير التنمية البشرية للعام الحالي جديداً نوعياً، فأكد قدرة الاقتصادات النامية على تأمين الحد الأدنى من التأمينات والخدمات الاجتماعية «لجميع»، داعياً إلى العودة إلى تبني تحقيق «التشغيل الكامل» هدفاً أساسياً للسياسات العامة، والتخلي عن سياسات «التقشف»... مضمون تقرير هذا العام يشكل رداً «ليبرالياً» على مقولات العجز المالي المسيطرة في لبنان وأكثرية دول العالم

## فراس أبو مصلح

بقي لبنان في المرتبة 65 من بين 187 دولة مدرجة من قبل الأمم المتحدة على مؤشر التنمية البشرية لعام 2014، فجاءت قيمة المؤشر 0,765، بلا تغيير يُذكر قياساً بالسنوات الثلاث الماضية؛ علماً أن قيمة المؤشر معدلاً بعامل عدم المساواة بين الجنسين تتدنى إلى 0,606، بفارق حوالي 21% عن قيمته الأصلية. «مؤشر التنمية البشرية» هو قياس موجز لتقييم التقدم الطويل الأمد في ثلاثة أبعاد أساسية في التنمية البشرية: حياة

طويلة، الصحة، الوصول إلى المعرفة، ومستوى معيشي لائق». بحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيراً، تحت عنوان «المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر»، يرصد التقرير مخاطر عديدة تعوق هذا التقدم، من «أزمات مالية وتقلبات في أسعار المواد الغذائية وكوارث طبيعية ونزاعات مسلحة»، والعبارة الأخيرة مفردة «مهذبة» للإشارة إلى الاحتلال والعدوان العسكري والحصار والعقوبات. يدحض التقرير الفكرة السائدة بأن البلدان الثرية فقط تملك القدرة على تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، ويدعو الحكومات إلى التزام مجدداً هدف تحقيق التشغيل الكامل، والتركيز على تحقيق «تحول هيكلي، بحيث تستوعب قطاعات التشغيل النظامي الحديثة تدريجياً معظم القوى العاملة»، محذراً من الإمعان في سياسات «التقشف» التي تؤدي إلى عكس أهدافها المعلنة.

بحسب التقرير، يبلغ العمر المتوقع عند الولادة في لبنان 80 سنة، ويبلغ متوسط سنوات الدراسة حوالي 8 سنوات، ويبلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني 16,263 دولاراً بمعدل القوة الشرائية بالدولار عام 2011. واعتبرت مديرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هيلين كلارك أن لبنان يقع «ضمن الفئة المرتفعة في التنمية البشرية»، مشيرة إلى ارتفاع

كلفة تأمين الضمان الاجتماعي لفقراء العالم لا تتجاوز 2% من الناتج المحلي العالمي (مروان طحطح)

قيمة مؤشر التنمية فيه من 0,741 إلى 0,765 بين عامي 2005 و2013، أي بنسبة 3,2%، أو متوسط زيادة سنوية قيمتها 0,40%. أوضحت كلارك أن قيمة مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في لبنان تبلغ 0,413، ليحل في المرتبة 80 من أصل 149 دولة على

الإمعان في سياسات «التقشف» يؤدي إلى عكس الأهداف المعلنة

هذا المؤشر، شارحة أن معدل مشاركة المرأة في سوق العمل يبلغ 22,8%، مقارنة بـ70,5% للرجال، وأن المرأة تشغل 3,1% من المقاعد البرلمانية، في حين وصلت 38,8% من النساء البالغات إلى مرحلة التعليم الثانوي، مقارنة بـ38,9% عند الرجال، وأنه في مقابل كل 100 ألف ولادة، تسجل وفاة 25 امرأة لأسباب مرتبطة بالحمل، وأن معدل الولادات لدى المراهقات يبلغ 12 ولادة لكل 1000 ولادة حية. تحدثت كلارك عن المخاطر التي تتعرض لها المنطقة العربية، بدءاً بـ«النزاع» وبطالة الشباب خصوصاً وعدم المساواة، بصفتها المعوقات الأبرز للتنمية البشرية، مشيرة إلى أن «الصراع في سوريا إضافة إلى الصراعات الأخرى التي تشهدها المنطقة، أصاب العديد من الأسر

باضرار جسيمة وخلق أعداداً كبيرة من النازحين واللاجئين الذين باتوا يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية»، لافتة إلى أن الأطفال والنساء يشكلون النسبة الأعلى من النازحين، وأنهم الأكثر معاناة من الحرمان من الخدمات العامة الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم، مضيفة أن «الأعداد الكبيرة من الشباب في المنطقة تتطلب اهتماماً خاصاً على مستوى السياسة العامة ليحفظوا بفرص العمل اللائق، ولتستفيد المنطقة من العائد الديموغرافي». يبلغ نصيب الفرد من الدخل الوطني في العالم العربي 15,817 دولاراً، ليتجاوز المتوسط العالمي بنسبة 15%، وتحل المنطقة العربية دون المتوسطات العالمية في العمر المتوقع عند الولادة

## تقرير

## مصالح «وحوش العقارات» أعلى مرتبة من «الحق»

في ذروة الحرب الأهلية، كان البعض «يتسلل» إلى الأملاك العامة لاحتلالها. الفوضى سمحت للصوص بالاستيلاء على الحق العام وعندما قامت الدولة بعد الحرب صار للصوص تمثيل حاسم في إدارة السلطة، فتعاظمت الفوضى وتعاظم النهب. في الحصيلة، تحققت أهداف الحرب في السلم: «القضاء على المساحات المشتركة». لذلك تبدو المطالبة اليوم باستردادها بمثابة المطالبة باسترداد «السلم» نفسه!

## هديك فرزور

لا يزال مفهوم «العام» غير واضح لدى كثير من اللبنانيين؛ لعل ما يعزز «ضبابية» هذا المفهوم لديهم، هو الجهود التي بذلت في العقود المنصرمة لتكريس سياسة الاعتداء على العام

والعمل على فصل الذاكرة الجماعية عن ما تعنيه المساحات العامة. من هنا كان التركيز على مفهوم «العام» والمساحات العامة وكيفية استعادتها وتفعيلها خلال مؤتمر «المساحات العامة: أزمات مستمرة»، الذي نظّمته جمعية «نحن» أخيراً.

«هناك مفهوم سائد يختصر الفسحة العامة بالعقارات العامة»، تقول الأستاذة المشاركة في الجامعة الأميركية في بيروت منى فواز. وفي ظل عجز الدولة عن استملاك العقارات نتيجة ارتفاع ثمنها من جهة والانتشار «المستفحل» للعقارات الخاصة من جهة أخرى، تصبح الفسحة العامة شبه «مستحيلة» وغير واردة في الفهم الجماعي. خصوصاً أنه يجري التعامل مع العقارات الخاصة كـ«حقوق مقدسة» لا يسمح المساس بها، انطلاقاً من السعي «الدؤوب» لحماية مصالح المستثمرين و«اللهاث» وراءهم؛ إلا أن فواز تلفت إلى المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التنظيم المدني ويتمثل بأن «استغلال العقارات الخاصة يجب أن يخضع للقوانين ذات الصلة وهي قوانين تحدد طريقة استثمار الأراضي بشكل يراعي المصلحة العامة». وبالتالي فإن أصحاب العقارات الخاصة يترتب عليهم حماية

المسؤولون يتعاطون مع المساحات العامة وكأنها أملاك خاصة بهم

الحق الاجتماعي العام، بمعنى آخر «صحيح أن العقار يخص مالكه لكن قد يكون لهذا العقار تاريخ يكون المواطن العادي جزءاً منه»، تقول فواز. وتستطرد أن هناك مسؤولية تقع على المخطط المدني والمشرع لحماية الحق الاجتماعي العام، وأن أي عمل يخرج عن هذا الإطار فإنه يسوق للمدينة على أنه «مجموعة من العصابات العقارية المنغلقة».

مسألة «المنغلقات» العقارية، التي تلفت إليها فواز، ليست بعيدة من الواقع الذي تعيشه المدينة، ذلك أن بيروت تشهد عملية «إفراغ» لسكانها (بشهادات كثير من مختابر المدينة) بسبب الاستثمارات العقارية، التي إذا

استمرت في هذا المنسوب لن يبقى لأهل المدينة مكان فيها، إضافة إلى الاستيلاء على مساحاتها العامة. علماً أن العام هو «هوية الجماعة، وعندما يكون العام في خطر ستكون هويتنا في خطر»، بحسب ما يقول المدير التنفيذي لجمعية «نحن» محمد أيوب، الذي يرى أن الهوية الحالية لابن بيروت «تصوره على أنه خادم مستقبل في عند الوحوش العقارية». إذا، هناك سياسة مكروسة «تدلل» الخاص على حساب العام. والمفارقة تكمن بأن «الملكية الخاصة يجب ألا تؤدي الحق العام، بل وجدت من أجل زيادة موارد الدولة وتفعيلها ضمن منظومة فكرية معينة»، وفق ما يقول المدير التنفيذي للمفكرة القانونية المحامي نزار صاغية، إضافة إلى أن المادة 15 من الدستور اللبناني تؤكد أنه يمكن نزع الملكية الخاصة لتحقيق المنفعة العامة. يعتبر صاغية أنه «لا يمكننا الفصل بين قضية الأملاك العامة والحرب الأهلية اللبنانية»، مشيراً إلى أن «الاعتداءات الأوسع على المساحات العامة وعلى الشواطئ البحرية وضياف الإنهر حصلت خلال فترة الحرب»، يذهب إلى أبعد من الأملاك العامة ويتعداه إلى «رواسب» فهم العام في أذهان اللبنانيين. «ما

الذي تبقى من فهم الناس للمؤسسات العامة والشركات المملوكة من القطاع العام»، يشير صاغية إلى «الزبائنية» التي تتصرف بها هذه المؤسسات ساهمت في تعميم عدم ثقة الناس بـ«العام» كمفهوم شامل. فكيف بهم أن يؤمنوا بالعام إذا كانت «الدولة» تعتمد تهميش فكرة الملك العام وفكرة الاستعمال الحر له من قبل الجميع وتندرع بالواقعية لكي لا تعمل على استعادة الأملاك العامة». يقول صاغية إن السلطات المتعاقبة لم تبذل جهوداً لرفع أيدي المتعدين على الملك العام بعد انتهاء الحرب، بل اعتمدت سياسات تركز الاعتداءات على الأملاك العامة. فالمسؤولون يتعاطون مع المساحات العامة وكأنها أملاك خاصة بهم». يستشهد صاغية بما يحصل في حرش بيروت، وكيفية تعاطي البلدية مع الحرش، لافتاً إلى أنه يسمح للأجنبي الدخول إلى الحرش بينما يمنع على اللبناني الدخول إليه، وهو ما يعطي فكرة عما يعنيه العام في لبنان! أهمية تعاطي البلدية مع المساحات العامة تعود إلى الصلاحيات والدور الكبير الذي تستطيع لعبه في هذا المجال. يشير الدكتور أندريه سليمان إلى إمكانية البلدية تطوير